

المشترك اللفظي في القرآن الكريم

تولوس مصطفى

مدرس اللغة العربية والمساعد الثالث لعميد كلية التربية بجامعة سونن كاليجاكا الإسلامية الحكومية بيوكياكرت

Abstract

In Arabic, there have been peculiar phenomena, on which linguists have done deeper researches in order to be able to discover their secretaries. Among them are uncommon words, obscure words, antonym, synonym, and homonym. This present research deals with the last phenomenon, in which despite the abundant researches their secretaries remain concealed both in theory and in practice. In theory, the examples are whether the phenomenon really exists or not; if there is, what kind of parameter has to be applied; and what brings about its occurrence. Regarding Arabic as the language of the Qur'ān, the phenomenon has an effect on its interpretation. Furthermore, various viewpoints of 'Ulamā' and the samples of the homonym prevailing in the Qur'ān are provided, for practical aspect.

Abstrak

Dalam bahasa Arab, dikenal adanya fenomena khusus kebahasaan yang telah mendorong para ahli bahasa melakukan kajian untuk mengungkap rahasia di baliknya, seperti al-nawādir, al-gharīb, al-aḍḍād, al-tarāduf, dan al-mushtarak al-lafzy. Dalam artikel ini, penulis membahas salah satu fenomena tersebut, yaitu al-Mushtarak al-Lafzy, yang meskipun sudah banyak dikaji, tetapi masih menyisakan banyak problem teoritis maupun praktis, seperti keberadaan al-mushtarak al-lafzy itu sendiri, kriteria, serta penyebab terjadinya fenomena tersebut. Terkait dengan posisi bahasa Arab sebagai bahasa al-Qur'an, keberadaan

al-mushtarak al-lafzy juga berpengaruh pada penafsirannya. Di sinilah, penulis menitikberatkan kajiannya, baik dengan menuturkan silang pendapat para ulama maupun memberikan solusi aplikatif dengan mengemukakan contoh-contoh praktis.

Keywords: mushtarak, lafzy, qurʿān.

أ. المقدمة

يوجد في العربية بعض الظواهر الخاصة بالألفاظ، التي عدها اللغويون القدماء من سنن العرب في كلامهم، ولذلك تولوها عناية كبيرة، فرصدوا المفردات الداخلة تحت كل ظاهرة، وفسروها، وقدموا الشواهد الدالة عليها في اللغات أو اللهجات العربية الفصيحة. ومن أقدم هذه الظواهر التي حظيت بكثره التأليف فيها (الغريب) الذي وجه اليه اللغويون الأوائل جل اهتمامهم وبخاصة في سياق تفسير القرآن والحديث، إذ أن العربية تحفل بكثير من مفردات الغريبة- بغض النظر عن الخلاف الكبير الذي ينشأ حول تفسير مفهوم الغريب - التي أوقف تفسيرها على الصحابة، بل اصحاب الفصاحة أنفسهم، وترددوا في الإجابة حين سألوا عن معناها، مما دفع عددا من اللغويين الى رصدها والبحث عن معانيها بين الأعراب الفصحاء، وازالوا غموضها.

وتذكر كتب التراجم والطبقات ان الصحابي الجليل عبدالله بن عباس (ترجمان القرآن ت ٦٨ هـ) كان اول تقدم لتفسير غريب القرآن الكريم بكلام العرب، واليه ينسب ايضا أول كتاب في غريب القرآن، ثم ألف فيه بعده عدد من جامعي اللغة الذين سبق ذكرهم، مثل الأصمعي وابي عبيدة وابن قتيبة، وثعلب والمفضل بن سلمة وابن دريد وابي حاتم السجستاني والراغب الأصفهاني وغيرهم. وقد انحصر التأليف فيها في غريب القرآن او في غريب الحديث او في غريب اللغة.

أما الظاهرة الثانية فهي النواذر. فقد شغل اللغويون الأوائل برصد الألفاظ العربية التي يندر استخدامها، وجمعها وتدوينها وتفسيرها خشية ضياعها. ويبدو أن مفهوم النواذر لم يكن واضحا لديهم بشكل كاف، لأننا نلاحظ في مؤلفاتهم أشتاتا من المفردات، بعضها متوغل في الغرابة، عجيب في بنيته ودلالته، وعلى الرغم من ذلك فقد دون بغير تفسير، فحكم عليه بأن يظل مستغلقا على الفهم، نادر الإستعمال، قليل الفائدة، وبعضها الآخر، وليس بقليل، ألفاظ

فصيحة مستخدمة غير غامضة الدلالة، بل ان كتبهم قد ضمت أيضا أبوابا أخرى لا تختلف عما ألف في الرسائل وكتب الموضوعات والفصاحة والتتقيف اللغوي وغير ذلك. ومن أهم من ألف فيها أبو عمرو بن علاء(ت ١٤٥هـ) وأبو زيدالأ نصارى وأبو مسحل الأعرابي وقطرب والأصمعي وأبن الأعرابي وأبو عبيدة وغيرهم .

أما الظاهرة الثالثة فهي الأضداد. وقد اهتم علماء اللغة بجمع ذلك النوع من الألفاظ الذى أثار جدلا كبيرا بينهم، اذ لم يكونوا على اتفاق فى موقفهم من هذه الظاهرة، فنجد بعضهم يثبتها ويدافع عنها، ويعدهاخصيصة مهمة من خصائص اللغة العربية، بل حمل لواء الرد بعنف على محاولات الشعبيين الطعن فى العربية لاحتوائها على تلك الظاهرة. ونجد أيضا من تردد فيها، بل أنكرها وفند إدعاءات من رأى أنه يمكن أن يكون للكلمة معنيان متنافران أو متضادان، فذلك أمر يستحيل على الفهم وفى الإستخدام. ومن أهم ما ألف رسائل خاصة فى الأضداد الأصمعي والسجستاني وابن السكيت وقطرب أما ابن الأنبارى وابو الطيب اللغوي والصغانى فقد تجاوزوا مرحلة الرصد والجمع الى مرحلة أخرى يتضح فيها التفسير والتعليل وابداء الرأى .

اما الظاهرة الرابعة فهي الترادف. فقد عني اللغويون بالتأليف فيها، فقد عدت بعض الرسائل وكتب الموضوعات من معاجم المفردات، لأنها تجمع أيضا الألفاظ التى تدور حول موضوع واحد أو معنى واحد. وقد اختلفوا كذلك فى موقفهم من هذه الظاهرة، فنجد بعضهم يدافع عن وجود الترادف، بل ويعده خاصية مميزة للعربية دالة على ثرائها وويدفع فريق آخر ببطلان ذلك، ولا يرون للشئ الا اسما واحدا، ويصيبون أحيانا فى تعليلا تهم بإرجاع الترادف الى وجود شكلين مختلفين للفظ واحد، يصيران مع الاستعمال مترادفين أو الى تعدداللهجات أو شيوع صفة أو صفات لمسمى بعينه وفتتحول الى اسم له أو وجود لفظين لمعنيين متجاوزين، يخفى الفرق بينهما مع طول الإستعمال أو دخول كلمات مرعبة ترادف ما يناظرها فى العربية الى غير ذلك.

وقد يخفقون فى بعض الأحيان، ويعجزون عن ايجادفريق دقيقة بين المفردات، فيتحاملون ويسرفون فى تبريراتهم، ومما ألف فى هذه الموضوع (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي، (الألفاظ المفردات) لعلى بن عيسى الرمانى(ت ٥٨٤ هـ) ، (الروض المسلوف فيما له اسمان الى ألوف) للفيروزأبادى (٨١٧ هـ) .

أما الظاهرة الخامسة فهي المشترك اللفظي . وحده أن يكون اللفظ الواحد دالا على معنيين مختلفين فأكثر. ولم تسلم هذه الظاهرة أيضا من الخلاف بين العلماء، فعلى الرغم من اعتراف كثير منهم بإمكان اتفاق اللفظ وتعدد معانيه وهو ما يوافق منطق التغيير اللغوي، إذ يمكن أن تحمل الكلمة الواحدة دلالات مختلفة في استعمالات متغايرة تشكلت على مراحل زمنية متتابعة وتلك علة غالبية ظاهرة فطن إليها بعض علماء اللغة القدامى ومع ذلك فإن بعضهم الآخر قد اعترض على ذلك ولم ير للفظ إلا معنى واحدا وهو الأصل فإن كانت له عدة معانٍ أخرى فلذلك أسباب منها لا استعمال المجازى أو اتلاف اللهجات أو انتقال الدلالة أو التطور أو الاقتراض من اللغات الأخرى إلى آخر تلك الأسباب المعلة للظاهرة تعليلا دقيقا.

وهذا في الحقيقة ليس رفضا لوجود الظاهرة، ولا خلاف بين الرأيين إلا من زاوية النظر، أمن النتيجة- أم من المقدمة . ومن أشهر من حمل لواء المعارضة لهذه الظواهر الثلاث الأخيرة ثعلب (٢٩١هـ) وأبن درستويه (٣٤٧هـ) وأبو غلى الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وقد بدأ التأليف فيها صورة رسائل صغيرة تفتقر إلى الترتيب والتنظيم، مثل : (الأشباه والنظائر في القرآن) لمقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، و(ما اتفق لفظه واختلف معناه) لأبى العمثيل الأعرابي (ت ٢٤٠هـ) و(ما اتفق لفظه واختلف معناه) للمبرد (ت ٢٨٥هـ) . أما كتاب (المنجد في اللغة) لأبى الحسن على بن الحسن الهنائ المعروف بكراع (ت ٣١٠هـ) فيعد من اشمل ما وصل إلينا حول المشترك^١.

فإن ظاهرة الاشتراك اللفظي تعدّ من الظواهر اللغوية الشائعة في معظم اللغات الحية، ان لم نقبل في جميعها، ولو أننا فتحنا معجما أي معجم عربي أو غير عربي، لوجدنا بين دفتيه ألفاظا تكاثرت عليها المعاني، بل لوجدنا لكل لفظ غير معنى واحد، والعربية واحدة من اللغات التي نشأت في ظلها هذه الظاهرة اللغوية، بل تميّزت من اللغات الأخرى برعايتها لهذه الظاهرة حتى كأنها صارت سمة للعربية لاتغادرها، وقد كثرت الرسائل والكتب المصنفة في جمع ألفاظ هذه الظاهرة، وما حوته بطون المعاجم كأن أكثر وحتى بلغت ذراها صاحب التاج الذي جمع لفظ ٠ العجوز ما يقرب من مئة معنى.

وقد جعل بعض الدارسين الاشتراك ميّزة للعربية تزهو على غيرها من اللغات، وتمدّها بثروة كبيرة من الالفاظ والمعاني، وسلك آخرون غير هذا السبيل، فرأوا في هذه

^١ المدخل الي مصادر اللغة العربية، أ.د سعيد حسن نجيري، مؤسسة المختار، القاهرة ص. ١٠٦.

الظاهرة مثلبا في العربية يجللها بالغموض ويبينأى بها عن الفصاحة، فكان تفرّد العربية بهذه الظاهرة كثرة وتصنيفا واضطرابا في الاراء حولها، حافظا لنا على استقرارها وكشف النقاب عن حقيقة الفاظها بدراسة توائم بين التنظير والتطبيق.^٢ ويريد الكاتب في هذه العجلة السريعة أن يلقي الضوء عن ظاهرة المشترك اللفظي وأقوال العلماء حوله وكيف حدث ذلك في القرآن الكريم .

ب. معنى المشترك اللفظي

١) تعريف الاشتراك ومفهومه :

تناول اللغويون المحدثون تعريف الاشتراك من أقرب السبل، فقالوا: هو أن يدلّ اللفظ الواحد على أكثر من معنى^٣، وزاد بعضهم كدلالة على السواء عند أهل اللغة، وأضاف آخرون : بأن يكون وضعاً أولاً^٤، أو أن يكون الاشتراك على طريق الحقيقة لا المجاز^٥. ولا يخفى أن الاختلاف في تعريف المصطلح يورث اختلافا في مسائل كثيرة تتعلق بمفهومه وشروطه تبعا لتفصيل التعريف أو إجماله. والذي نذهب إليه في تعريف المشترك اللفظي انه: "لفظ مفرد يدلّ بترتيب حروفه وحركاته على معنيين فصاعدا دلالة خاصة، في بيئة واحدة، وزمان واحد، ولا يربط بين تلك المعاني رابط معنوي أو بلاغي. فباشترطنا اللفظ المفرد يخرج التركيب الإسنادي والإضافي، وبترتيب حروفه يخرج القلب المكاني، وبترتيب حركاته يخرج المثلث من الكلام، وبالذلالة الخاصة تخرج العلاقة بين العام والخاص، وبالبيئة الواحدة يخرج اختلاف اللغات، وبالزمان الواحد، يخرج التطور الدلالي والصوتي، وبانتفاء

^٢ الإشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، محمد نور الدين المنجد، دار الفكر دمشق سورية. ص ١٥

^٣ انظر علم الدلالة، دز مختار ك١٤٥، وقاموس المصطلحات اللغوية الأدبية ك٥٤، ودراسات في فقه اللغة، د. الصالح: ٣٥٠

^٤ انظر فصول في فقه العربية ك٣٢٤، وفقه اللغة العربية وخصائصها، دز اعميل يعقوب: ١٧٨

^٥ انظر الدراسات اللغوية. د. آل ياسين : ٤١٦.

^٦ انظر فقه اللغة ودروافي: ١٨٣.

الربط المعنوي يخرج الإشتقاق من أصل واحد، وبانتفاء الربط البلاغي يخرج المجاز والاستعارة والكنائية والتورية وما شاكل ذلك من الدلالات البلاغية. ولا يخفى ما في هذا التعريف من نظرة تعدد المنهج التاريخي في تأصيل ظاهرة المشترك، وتناهى عن وصف الواقع اللغوي الذي آلت إليه الألفاظ دلالاتها عصرنا الحاضر.

أما الغربيون فيفصلون في دراستهم للاشتراك بين مصطلحين، هما: *polysemy*، ويعنى تعدد المعنى للكلمة، وهذا أقرب لمعنى المشترك في العربية، والثاني: *homonymy*، وهذا مجموعة من الكلمات لا علاقة بينها سوى اتفاقها في الصيغة أو الشكل، وهو أقرب الى الجنس التام عندنا^٧. وعن المصطلح الأول يقول (بالمر): "قد نطلق على الكلمة الواحدة عدة معان مختلفة ومتعددة، فتجد لكلمة *flight* في المعجم عدة معان، وهي: المرور عبر الأجواء، وقوة الطيران، ورحلة جوية، وحدة قوة جوية، سلسلة من الخطوات، الكرة الطائرة وغيرها"^٨، أما المصطلح الثاني فيعرفه (بالمر) بقوله: "الكلمات المتعددة في شكلها أو صيغتها"^٩، ويرى (أولمان) أنه: الكلمات المتعددة المتحدة الصيغة"^{١٠}، ويبدو أن العبرة عندهما في الاتفاق في النطق والأصوات بغض النظر عن صورة الكتابة"^{١١}، والأمر في العربية مختلف لاختلاف طبيعة اللغة، إذ الغالب فيها تطابق النطق مع الكلمة المكتوبة.^{١٢} لعل سبويه (ت ١٨٠ هـ) أول من ذكر المشترك في تقسيمات الكلام، إذ قال في كتابه: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ... واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من

^٧ انظر علم الدلالة، د. مختار: ١٦٢ وما بعدها، ودور الكلمة في اللغة: ١١٢ وما بعدها. (٢ و٣ و٤)
نقلا عن الدلالة اللغوية عند العرب ك١١٢ - ١١٣

^٨ نقلا عن الدلالة اللغوية عند العرب ك١١٢ - ١١٣

^٩ المرجع نفسه

^{١٠} المرجع نفسه

^{١١} انظر علم الدلالة، دز مختار ١٦٩

^{١٢} الإشتراك اللفظي ص ٣٨

الموجدة، ووجدت اذا أردت وجدان الضالة، وأشباه هذا كثير^{١٣}، واكتفى سبويه بهذه الإشارة الى المشترك من غير تععيد أو تنظير للمصطلح، وهكذا شأن البدايات، ان تكون غير واضحة المعالم.

ثم جاء ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) بعد قرنين من الزمان فذكر المشترك في باب أجناس الكلام كما ذكره سبويه من قبل، فقال ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كقولنا: عين الماء، وعين المال، وعين الركبة، وعين الميزان..^{١٤}، ثم أفرد بابا في كتابه (الصاحبي) للإشتراك، عرّف فيه المشترك، وذكر أمثلة عليه من كتاب الله تدل على نظرتة لمفهوم المشترك، فقال: "معنى الإشتراك: أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر. كقوله تعالى جلّ ثناؤه (فاذفيه في اليمّ فليلقه اليمّ بالساحل)-طه: ٣٩ / ٢٠ - فقوله: (فليلقه) مشترك بين الخير وبين الأمر، كأنه قال: فاذفيه في اليمّ يلقيه اليم. ومحتمل أن يكون اليم أمر بالقاءه... ومن الباب قوله: (ذري ومن خلقت وحيدا) - المدثر: ٧٤ / ١١ - فهذا مشترك محتمل أن يكون الله جلّ ثناؤه

٢) اختلاف العلماء في مجال المشترك اللفظي:

لم يتفق علماء اللغة على رأي في وقوع هذه الظاهرة في ساحة اللغة العربية، ففريق يجوّز، وفريق يمنع وفريق آخر يضيق مجاله ولكل فريق رأي واتجاه
أ-آراء القدماء في وقوع المشترك:

تشهد كتب اللغة خلافا بين العلماء في إثبات المشترك وإنكاره، غير أن أكثر الرعيل الأول من اللغويين أثبتته، وضرب عليه أمثلة، بل وأفرد له مصنفات تجمع ألفاظه علي نحوما رأينا أنفا وعلى رأس هذا الفريق الخليل وسبويه وأبو عبيدة والثعالب والميرد وغيرهم، وشأن معظمهم شأن أبي زيد الأنصاري الذي ذهب الى "ان المشترك قد ثبت وروده في اللغة، ولكنه

^{١٣} كتاب سبويه: ١/٧-٨

^{١٤} الصاحبي: ٣٢٧، وانظر: ١١٤.

لم ينصّ على ذلك، ولم يناقش المشترك ومعناه، واكتفى بسرد الأمثلة^{١٥}. فهؤلاء جميعاً أثبتوا الاشتراك وتوسّعوا فيه مسندين إلى الشواهد العربية التي لا سبيل إلى الشكّ فيه. فهذا ابن جنى مثلاً يثبت الاشتراك للحروف، والأسماء، والأفعال على حدّ سواء، يقول: "من، ولا، وان ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد، لأنها حروف وقعت مشتركة، كما وقعت الأسماء مشتركة، نحو الصدى، فانه ما يعارض الصوت، وهو بدن الميت، وهو الطائر يخرج فيما يدعون من رأس القنيل إذا لم يؤخذ بثأره، وهو أيضاً الرجل الجيد الرعية للمال في قولهم: وهو صدى مال... ونحوه مما اتفق لفظه واختلف معناه. وكما وقعت الأفعال المشتركة، نحو وجدت في الحزن، ووجدت في الغضب، ووجدت في الغنى، ووجدت في الضلالة، ووجدت بمعنى علمت، ونحو ذلك، فكذلك جاء نحو هذا في الحروف"^{١٦}.

ودفع حرص اللغويين الرواة إلى جمع مادة كبيرة من المشترك، فرووا أن لكلمة (الحب) مثلاً ثلاثين معنى، وأن لكلمة (العجوز) سبعة وسبعين معنى ذكرها صاحب القاموس، واستدرك عليه صاحب التاج بضعة وعشرين معنى لم يذكرها الفيروزآبادي^{١٧}. ولعلّ هذا التكثر من المعاني من غير تمحيص أو تقييد دفع فريقاً من اللغويين إلى إنكار المشترك أو تضيق دائرته تضيقاً شديداً.

وكان على رأس هؤلاء ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) الذي ضيق مفهوم المشترك وأخرج منه كل ما يمكن ردّ معانيه إلى معنى عام يجمعها، جاء عنه في المزهري: "قال ابن درستويه في شرح الفصيح، وقد ذكر لفظة (وجد) واختلاف معانيها - هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه: لأن سيبويه ذكره في أول كتابه، وجعله من الأصول المتقدمة فظن من لم يتأمل المعنى، ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظ واحد جاء لمعان مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً،

^{١٥} أبو زيد النصاري وأثره في دراسة اللغة: ١٤١.

^{١٦} الخصائص: ١١٢/٣-١١٣.

^{١٧} انظر القاموس المحيط وتاج العروس: مادة (عجز).

ولكن فرّقوا بين المصادر، لأن المفعولات كانت مختلفة^{١٨}، ويقول أيضا: " فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف ثم جاءا لمعنيين مختلفين، لم يكن بدّ من رجوعهما إلى معنى واحد يشتركان فيه، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى"^{١٩} وهذا ملمح جديد في معالم المشترك نلمسه عند ابن درستويه، ألا وهو المعنى العام الذي يستغرق أبعاضه، فكان ابن درستويه يردّ المعنى المختلفة إلى أصل واحد يضم تلك الفروع، ويعتمد عليه في إنكار المشترك.

وسبب الإنكار عنده أن اللغة موضوعة للإبانة، والاشترارك تعمية تتنافى مع هذا الغرض، يقول: " فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضدّ الآخر، لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية"^{٢٠}، ومع ذلك فإن ابن درستويه يقول بالقليل من المشترك فيستدرك قائلا: " ولكن يجيء الشيء النادر من هذا لعل^{٢١} " والقول بالقول بالعلل دليل حدوث بعد أصل، وعلل النادر عند ابن درستويه تتمثل في تداخل اللهجات، أو الحذف والاختصار، فهذا من المشترك، يقول: " وانما يجيء ذلك في لغتين متباينتين. أو لحذف واختصار وقع في الكلام، حتى اشتبه اللفظان، وخفي سبب ذلك على السامع، وتأول فيه الخطأ"^{٢٢}، ولا نعدّ ذلك إقرارا منه بالمشترك، لأنه لم يخرج فيه عن منهجه التأصيلي في دلالة الألفاظ، وانما أشار إلى واقع لغوي يوهم بالاشترارك وما هو منه، نلخص ذلك في قوله: في لغتين متباينتين، حذف واختصار، اشتبه اللفظان، خفي السبب، تأول الخطأ، وكل ذلك لا يعدّ عللا حقيقية للإشترارك اللفظي عند ابن درستويه حسب منهجه التاريخي في وضع الألفاظ ودلالاتها.

يرى ابن درستويه المشترك اللفظ لا يقع في كلام العرب للأمر التالية:

- ليس من الحكمة والصواب ان يقع المشترك اللفظي في كلام العرب لأنه يلبس، وواضع اللغة وهو الله عز وجل حكيم عليم فقد وضع الله تعالى اللغة للإبانة عن المعنى.

^{١٨} المزهر ك ٣٨٤/١

^{١٩} نقلا عن فضل في فقه العربية: ٣٢٥.

^{٢٠} المزهر: ٣٨٥/١.

^{٢١} الموضوع السابق .

^{٢٢} الموضوع السابق.

- لوجاز وضع لفظ واحد للدلالة على المعنيين لما كان ذلك إبانة، بل تعميم وتغطية.
- الذين جوزوا وقوع المشترك اللفظي متوهمون مخطئون، والمثل على ذلك مجيء فعل وأفعال لمعنيين مختلفين في نظر المجوزين فمن لا يعرف العلل، فيتعمق في دراسة الكلمات يحكم هذا الحكم مع أنهما في الحقيقة لمعنى واحد. وإذا وقع في كلام العرب أنما لمعنيين مختلفين، فانما يرجع ذلك الى لغتين متباينتين، أو لخذف واختصار وقع في الكلام.
- وبضرب مثلا على توهم المجوزين بلزوم الفعل وتعديته وذلك أن الفعل لا يتعدى فاعله اذا احتيج الى تعديته على لفظه الذي هو عليه حتى يتغير الى لفظ آخر بأن يزداد في أوله الهزمة، أو يوصل به حرف جر ليستبدل السامع على اختلاف المعنيين.
- ويرى ابن درستويه أن بعض هذا الباب، ربما كثر استعماله في كلام العرب حتى يحاولوا تخفيفه، فيحذفوا حرف الجرّ منه، فيعرف بطول المادة، وكثرة الاستعمال وو ثبوت النقول، واعرابه فيه خاليا عن الجار المحذوف^{٢٣}.
- وفي موطن آخر نرى ابن درستويه يسوق مثلا يدلل في ضوئه على أن المشترك اللفظي شيء ثابت فقط في أذهان من لم يتعمقوا في اللغة، ويعيشوا في محرابها بعقول متفتحة ونظرات نافذة، وذلك لأن اللغة في رأيه لا تعرف بهذه الظاهرة، وانه اذا وجد اختلاف في المعنى فانما يرجع الى تصاريف الكلمة، فهي المفتاح الوحيد للتفرقة بين المعاني، يقول :
- وأما قوله : أقسط الرجل : اذا عدل وهو مقسط، وقسط : اذا جار فهو قاسط، قال الله عز وجل : (**وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا**)^{٢٤} ، فهو كما قال، ولكن الأصل فيهما من القسط، وهو العدل في الحكم، والتسوية بين الخصوم، وفي الأنصاء، وذلك سمّي المكيال : قسطا، والنصيب قسطا والميزان قسطاسا.
- واذا استعمل ذلك في الظلم، قيل، قسط بغير ألف، وهو يقسط فهو قاسط على وزن : ظلم يظلم فهو ظالم، أي لم يوف بالمكيال والميزان أو في النصيب.

^{٢٣} المزهر : ١ / ٣٨٥ يتصرف في المشترك اللفظي في الحقل القرآني، د عبد العالم سالم مكرم،

مؤسسة الرسالة، بيروت ص ١٣

^{٢٤} الجن : ١٥

وإذا استعمل في باب التسوية والإنصاف قبل : أقسط بلا ألف، فهو مقسط على وزن أنصف فهو منصف، أي صار ذا نصفة، وذا تسوية بالقسط، لأنهما بمعنى واحد^{٢٥}.
فاختلاف المعنى في هذه الكلمة راجع الى تصرف هذه الكلمة أو بعبارة الى الألف الزائدة في أقسط ووجودها في قسط وومهما تغيرت المعاني، فانها ترجع الى معنى واحد.

ب- آراء المحدثين في وقوع المشترك:

أقرّ المحدثون ووقوع المشترك اللفظي في العربية، بل في جميع اللغات^{٢٦}، وعلل الأستاذ محمد المبارك ذلك بأن "أكثر الأصول التي تشتق منها الألفاظ للدلالة على معان جديدة ذات معان عامة، لذلك فقد تستعمل للدلالة على مسميات مختلفة تشترك في تلك الصفة، أو ذلك المعنى العام"^{٢٧}، ويرى بعض المحدثين أن من التعسف إنكار الاشتراك في العربية، وتأويل جميع الأمثلة تأويلاً يخرجها من مفهوم الاشتراك، ففي بعض شواهد لا نجد بين المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد أية رابطة تسوّغ هذا التأويل^{٢٨}.

وعلى هذا فالمحدثون لم ينكروا الاشتراك، وان كانوا قد اختلفوا في دائرته ضيقاً وائساعاً- كما سنرى- بل كانوا أبعد أفقاً، اذ تعمقوا في اثر السياق في تحديد دلالة المشترك على وجه مخصوص، يرى (فندريس) مثلاً اننا نكون منخدعين اذا قلنا للكلمة الواحدة أكثر من دلالة في ان واحد، يقول: "إننا حينما نقول بان لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع الى حدّما، اذا لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدلّ عليها إحدى الكلمات الا المعنى الذي يعينه سياق النص، أما المعاني الأخرى جميعها فتحمى وتبدّد، ولا توجد اطلاقاً"^{٢٩}، ويرى (فندريس) كذلك أن "السياق أيضاً هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضارية،

^{٢٥} تصحيح الفصحى لابن درستويه: ٣٧٤، ٢٧٣

^{٢٦} انظر فقه اللغة، محمد المبارك: ١٧٢، وفقه اللغة العربية وخصائصها، د. اعيميل يعقوب: ١٧٩.

^{٢٧} فقه اللغة، محمد المبارك ك: ١٧١.

^{٢٨} انظر الفقه اللغة، دزوافي: ١٨٤، وفقه اللغة العربية وخصائصها، د. اعيميل يعقوب: ١٧٩.

^{٢٩} اللغاتو فندريس: ٢٢٨ز

ولكن الكلمة بكل المعاني الكامنة توجد في الذهن مستقلة جميع الاستعمالات التي تستعمل فيها، مستعدة للخروج والتشكل بحسب الظروف التي تدعوها"^{٣٠}، والى مثل هذا يذهب (أولمان) في حديثه عن أثر السياق، فيقول: "إذا تصادف أن اتفقت كلمتان أو أكثر في أصواتها اتفاقاتهما، فإن مثل هذه الكلمات لا يكون لها معنى البتة. دون السياق الذي تقع فيه"^{٣١}، ونعتقد ان (أولمان) في جانب الصواب حين قال: لا يكون لها معنى البتة، وكان حرياً به أن يقول: انها تحتمل جميع المعاني الممكنة، والسياس الذي تقع فيه يحدّد لنا المراد من تلك المعاني.

وقد تحدث كثير من المحدثين العرب عن أهمية السياق في تعيين المعنى المقصود من المشترك^{٣٢}، حتى ان بعضهم بالغ فنفى أن يكون المشترك الا بين طيّات المعاجم، يقول د. رمضان مثلاً ان: "المشترك اللفظي لاوجود الا لمعنى واحد من معاني هذا المشترك اللفظي"^{٣٣}، ونرى فوق هذا أننا لو تصفحنا بعض المعاجم العربية، لماوجدنا شروحا للألفاظ وتبيناً لمعانيها الا من خلال أمثلة سياقية من القرآن، أو الحديث، أو الأمثال والأشعار، وعلى هذا نقول: ان المعاجم نفسها لا تقوم الا على شواهد تبين معنى اللفظ من السياق، ورغم ذلك كله فاننا لاتذهب مذهب د. رمضان فننكر وجود المشترك في نصوص اللغة واستعمالاتها، فتلك مسألة شغلت علماء الأصول والمناطق من ورائهم زمنا. كما سنرى. وما نظن ذلك الا لأنهم صادفوها في نصوص لغوية حية، فكان لهم وقفة ازاء استخدام المشترك في جميع معانيه سياق واحد قبولاً أو رفضاً.

واختلف المحدثون في دائرة الإشتراك ضيفا واتساعا تبعا لاختلافهم في تعريف المشترك وشروطه، فمثلاً د. وافي ضيق الإشتراك بأن أنكر أن يكون من أسبابه العوارض التصريفية، يقول: "تؤدي القواعد الصرفية الى ان تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة واحدة، فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة، تؤدي الى جعلها من قبيل المشترك، وهي ليست منه الا في الظاهر. واليك مثلاً لفظ (وجد) فانه يجيء ماضيا من الوجدان بمعنى العلم بالشيء،

^{٣٠} السابق نفسه: ٢٣١-٢٣٢

^{٣١} دور الكلمة في اللغة، أولمان: ٦٠.

^{٣٢} انظر مثلاً (نظرية السابق) في علم الدلالة، دزمختار ك٦٧-٧٨، ودراسات في فقه اللغة،

دز الصالح ك٣٥٥، وعلم الدلالة العربي، دز فايز الداية: ٨٢

^{٣٣} فصول في فقه العربية: ٣٣٤.

أو العثور عليه، ومن الموجودة بمعنى الغضب، ومن الوجد بمعنى الحب الشديد^{٣٤}، وحقبة الأمر أن هذا الاتفاق في الصيغة ليس نتيجة لقواعد صرفية. وإنما هي المادة (وجد) نشقت منها مصادر عديدة متنوعة المعنى تعود جميعا إلى دلالة عامة هي إصابة الشيء خيرا كان أو شرا، فمجرد النطق بالفعل (وجد) تتزاحم في الذهن هذه المعاني، والسياق يحدد المقصود.

ويرى بعض المحدثين توسيع الاشتراك في جانب التصريف هذا، لأن التصاريف لم تستقر غالبا على قاعدة، أو رأي واحد مما دعا الكثير من الدارسين والمدرسين إلى الشكوى من صعوبة الضبط والربط، إلا على أساس من الضوابط الغالبة، للقواعد الجامعة المانعة، كما هو مفروض في القواعد^{٣٥}.

واتخذ فريق من اللغويين المحدثين إنكار المجاز سبيلا إلى تضيق دائرة المشترك وقد ذهبنا إلى مثل هذا في تعريفنا للمشارك، وهو منها بريء، يقول في هذا د. وافي: من هذه الأمثلة ألفاظ نقلت عن معناها الأصلي إلى معان مجازية أخرى لعلاقة ما فاعتبرت لذلك من المشترك، وهي ليست منه^{٣٦}، وكذلك يرى د. الخفاجي أن الأصل أن تكون الألفاظ المشتركة في لفظة واحدة منفصلة الدلالة لا تقوم بينهما علاقة ما، كتلك العلاقات التي تقوم على التشابه أو الوان المجاز، وهذا يؤدي في النهاية إلى حذف أعداد كبيرة مما قد وضعه اللغويون في المشترك اللفظي ويبقى في النهاية عدد من الألفاظ يمكن أن يمثل المشترك تمثيلا حقيقيا^{٣٧}

وحقبة الأمر أن المشترك غير المجاز أصلا، لأن المشترك ظاهرة لغوية أما المجاز فظاهرة بلاغية، والمشارك يدل على حقيقتين أو أكثر في أصل الوضع كما بينا، وأما المجاز فغير ذلك، ولعل في تمايز القرائن بينهما ما يؤكد هذا الرأي، فقرينة المشترك تميز أحد معانيه الحقيقية أما قرينة المجاز فتدل على كونه مجازا، ولذلك ينبغي إخراج المجاز من عداد المشترك.

^{٣٤} فقه اللغة، دزوفي ك١٨٥.

^{٣٥} انظر المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاود. توفيق شاهين: ٦٦.

^{٣٦} فقه اللغة، دزوفي: ١٨٤.

^{٣٧} علم الفصاحة العربية ك٣٧٧.

ويبدو أن د. ابراهيم أنيس وقع في تناقض إزاء المجاز والإشتراك، فقد ذكر ان المجاز لا يعدّ في حقيقة الأمر من المشترك، وبالتالي فاءن الألفاظ المشتركة حقيقة نادرة، ولا تكاد تجاوز أصابع اليد عدا، وان ما وقع من المشترك في القرآن قليل جدًا، وجله ان لم يكن كله مما تلحظ فيه الصلة المجازية^{٣٨}، ثم صرح في موضع آخر بالرغم من هذا التضييق الشديد لدائرة الإشتراك ان المعاجم العربية قد امتلأت به^{٣٩}، وأنّ ما نشأ عن التطور الصوتي يبلغ المئات^{٤٠}، بل وأكثر من هذا أنه جعل الانتقال من الحقيقة الى المجاز اهم العوامل في نشوء معظم المشترك^{٤١}، فمرة أنكر أن يكون المجاز من المشترك، وأخرى جعله من أهم أسبابه، وبهذا نرى التناقض الذي وقع فيه د. انيس بين كتابيه (دلالة الالفاظ) و(في اللهجات العربية).
والحق بعد ذلك ان من المجاز ما يمكن بل يسهل تمييزه من الحقيقة، كإطلاق لفظ (الهلال) على هلال السماء، وهلال الصيد، وهلال النعل، هلال الإصبع، وعلى الحية اذا سلخ جلدها، وعلى الجمل الهزيل، وبقية الماء في الحوص، فلفظ (الهلال) هنا حقيقة في هلال السماء، مجاز في باقي المعاني لعلاقة المشابهة، ولكن ثمة مجازات غير قليلة يعسر فيها التمييز بين الحقيقة والمجاز، بل ربما غلبت الحقيقة في الاستعمال، والسبب في ذلك ان الصلة المجازية اصبحت غامضة علينا في كثير من الفاظ المجاز، بعد أن كانت واضحة في زمان حدوثها، فلبعدها عتًا، وبعد الملابس التاريخية التي حدثت في ظلها أصبحت خافية عتًا، ولهذا لا نستطيع التمييز بين الحقيقة والمجاز في كثير منها.

والذي نراه ان تصنّف المجازات المنسية جنبًا الى جنب مع ألفاظ الحقيقة في عداد المشترك وتخرّج منه ألفاظ ما تزال تلمح فيها الصلة المجازية بحيث تنثير الدهشة والإستغراب، وهذا هو ما أشار اليه د. أنيس في المجاز، اذ اشترط: ان يثير عند سماعه دهشة أو غرابة، أي يحسّ السامع أو القارئ ان في استعمال الكلمة بهذا المعنى أمرا غير عادي يبعد قليلا او كثيرا

^{٣٨} انظر دلالة الألفاظ: ٢١٣- ٢١٥.

^{٣٩} انظر في اللهجات العربية: ٢٠١.

^{٤٠} انظر السابق نفسه: ٢٠٤.

^{٤١} انظر السابق نفسه: ١٩٣- ١٩٥.

عن مألوف الناس وفهمهم لمثل هذه الكلمة^{٤٢}، وهذا مالا ينطبق فيما نظن على كثير من المجازات المعدودة في المشترك، واذن فلا بدّ من قبل المجاز المنسي أنه سبب من أسباب حدوث المشترك.

ولعل من المفيد هذا ان نذكر مثال (أولمان) على انخراط الكلمة الى معنى مجازي تخفى مع الزمن الملابس التاريخية التي حدث في ظلهاو يقول " كيف اكتسبت الكلمة collation أي الموازنة والمراجعة التفصيلية، مثلا معنى الأكلة الخفيفة؟ من البديهي أنه ليست هناك مشابهة بين المعنيين، بل ان احتمال وجود أي صلة بينهما، احتمال يبدو بعيدا أول الأمر، ولكن التاريخ يمدنا بما يفسّر هذه الحالة. لقد كانت العادة في بعض الأديرة ان يتناول الرهبان طعاما خفيفا بعد فراغهم عن قراءة سير الرّوادّ الوئل من رجال الدين، ومراجعة هذه السير، فكان هذا الارتباط العرضي كافيا لأن ينحرف بالكلمة، ويقودها الى هذا التطور في المعنى^{٤٣}.

ويؤيد أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) ابن درستويه، فينقل رأيه من غير تصريح باسمه في مقدمة (فروقه) وقد عرفنا من قبل اتباعه لابن درستويه في إنكار الترادف، وعلّة الإنكار عندهما أن الاشتراك ينافي حكمة الوضع، وهذا مبني على كون اللغات توقيفية ويقول أبو هلال : " وقال بعض النحويين : لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد علي معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكل واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل، وألبس على الخاطب، وليس من الحكمة وضع الأدلّة المشكّلة، الا أن يدفع الى ذلك ضرورة أو علّة، ولا يجيء في الكلام غير ذلك الا ماشدّ وقل^{٤٤}.

وربما يؤخذ على ابن درستويه وأبي هلال أنهما بنيا إنكارهما للمشترك على أساس غير متين، ذلك لأن تنظير لغوي على أساس ديني غير لغوي أو لاو وغير متفق عليه ثانيا، فالقول بتوقيف اللغة وحكمة الوضع يستند الى قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها)- البقرة : ٣١/٢-

^{٤٢} السابق نفسه : ١٩٤- ١٩٥.

^{٤٣} نقلا عن فصول في فقه العربية : ٣٢٨.

^{٤٤} الفروق في اللغة : ١٤.

وتفسير الآية مختلفة فيه على أقوال كثيرة^{٤٥}، مما يفقد الأساس ثباته والنظرة التوقيفية وحكمة الوضع إن شاء ذلك، ليس العكس.

ويؤخذ على ابي هلال أيضا قلقه وتردده بين إنكاره النظري للمشترك كما راينا أنفا، والإقرار به موضع مختلفة من (فروقه) والتمثيل له، يقول مثلا (وأما السماع فيكون اسما للمسموع، يقال لما سمعته من الحديث هو سماعي، ويقال للغناء سماع، ويكون بمعنى السمع، تقول : سمعت سماعا، كما تقول : سمعت سمعا"^{٤٦}. ويقول أيضا : " ولفظ النفس مشترك يقع على الروح، وعلى الذات، ويكون توكيدا... والنفس : ملء الكف من الدباع"^{٤٧}، ففي مثل هذه الأقوال دليل على قلق موقفه من ظاهرة الإشتراك اللفظي، وتردده بين المنهج التاريخي والقول بتوقيف اللغة من جانب، والمنهج الوصفي حسب واقع اللغة من جانب آخر. وممن أسهم في التنظير لمفهوم المشترك أيضا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، اذا ميّز بعضا من معالمه، فأنكر أن يكون المشترك أيضا في الوضع اللغوي، وعلل وجوده بتداخل اللهجات، والإستعارة، يقول : " اتفاقا للفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا، ولكنه من لغات تداخلت، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشيء، فنكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل"^{٤٨}. وبهذا يكون أبو علي اخذ بالأصول اللغوية للألفاظ، ولم ينس تعليل واقعها اللغوي بعيدا عن تلك الأصول.^{٤٩}

ومن المؤميين لراي ابن درستوية الأستاذ الدكتور ابراهيم أنيس فما رأيه ؟

راي الدكتور ابراهيم أنيس :

يرى أستاذنا الفاضل أنّ المشترك اللفظي لا يقع الا في لفظة تؤدّي الى معنيين مختلفتين كلّ الاختلاف، ليس بينهما أدنى ملابسة أو أية علاقة، أو أي نوع من انواع الارتباط . يقول نصه : اذا ثبت لنا من نصوص أنّ اللفظ الواحد قد يعبر عن معنيين متباينين كلّ التباين سميّا بالمشترك اللفظي.

^{٤٥} انظر تفسير الحجر المحيط ك١/١٤٥-١٤٦

^{٤٦} الفروق في اللغة : ٨١.

^{٤٧} السابق نفسه : ٩٦.

^{٤٨} المخصص ك١٣/٢٥٩.

^{٤٩} الإشتراك اللفظي ص ٣٤

اما اذا تضح أن أحد المعنيين هو الأصل، وأن الآخر مجازله فلا يصح أن يعدّ مثل هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره^{٥٠}.

ويضرب استنادنا مثلا لذلك الذي يجعله العلماء الأسبقون بأنه من المشترك اللفظي مع أنه في الحقيقة ليس كذلك .

يضرب مثلا بكلمة : الهلال فهي حين تعبّر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيّد التي تشبه في شكلها الهلال، وعن هلال الفعل الذي يشبه في شكله الهلال، لا يصح اذا أن تعدّ من المشترك اللفظي، لأن المعنى واحد في كلّ هذا، وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات.

والى جانب هذا المثال يقدّم مثالا آخر تتضح فيه ظاهرة المشترك اللفظي، الذي يرى أنه يوجد حينما تفقد الصلة بين المعنيين في اللفظ المشترك وهذا المثال هو الكلمة : الأرض ، ان الأرض :هي الكرة الارضية، وهي أيضا الزّكام ، وكان يقال لنا : ان الخال هو أخو الأم، وهو الشامة في الوجه، وهو الكلمة الصغيرة .

ويؤيد الدكتور ابراهيم أنيس رايه بأن القرآن الكريم لم يقع فيه المشترك اللفظي الا قليلا جدا ونادرا، فيقول :

ويندر أن تصهافنا كلمة مثل أمة التي استعملت في القرآن الكريم بمعنى : جماعة من الناس وبمعنى الحين في قوله تعالى (واذ كر بعد أمة) ٥١، وبمعنى الذين في قوله تعالى(انا وجدنا اباينا على أمة) ٥٢.

مناقشة هذا الرأي :

ان ما ذكره الدكتور ابراهيم أنيس يختلف كل الاختلاف عما ذكره الأقدمون والمتأخرون في أن المشترك اللفظي وقع في القرآن الكريم بكثرة سواء كانت المعاني الدليلة اللفظة الواحدة متقاربة أو متباعدة.

^{٥٠} دلالة الألفاظ: ٢١٣.

^{٥١} يوسف: ٤٥.

^{٥٢} الزخرف : ٢٣

وهناك من الاثار والأخبار ما لا يتفق مع ما ذكره أستاذنا الفاضل، فقد قال مقاتل بن سليمان في صدر كتابه، المصنّف في هذا المعنى حديثاً مرفوعاً وهو : لا يكون الرجل فقيهاً كل الفقه حتى يرى القرآن وجوهاً كثيرة^{٥٣}.

فقد فسّر بعضهم هذا الحديث المرفوع بأن المراد أن يرى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعدّدة، فيحملها عليها إذا كانت غير متضادّة ولا يقتصر به على معنى واحد.

وقصة علي كرم الله وجهه -معروفة في التاريخ الإسلامي ارسل عليّ كرم الله وجهه - ابن عباس الى الخوارج، قال : اذهب اليهم، وخاصمهم، ولا تخصمهم بالقرآن، فانه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة.

وفي رواية أخرى قال له : يا امير المؤمنين، فانا أعلم بكتاب الله، وفي بيوتنا نزل، قال : صدقت، ولكن القرآن حمّال على وجوه، تقول ويقولون، ولكن حاجّهم بالسنة، فانهم لن يجدوا عنها محيصاً فاخرج اليهم، فحاجّهم بالسنة، فلم يبق بأيديهم حجة^{٥٤}.

وما لي أذهب بعيداً فقد قرّر بعض علماء اللغة المحدثين ان ظاهرة المشترك اللفظي تقع في كثير من اللغات، وهذا هو : استيفان اولمان يقرّب بما لا يدع مجالاً للشك ان : اللغة في استطاعتها أن تعبر عن الفكر المتعدّدة بواسطة تلك الطريقة الحصرية القادرة التي تتمثل في تطويع الكلمات، وتأهيلها للقيام بعدد من الوظائف المختلفة، وبفضل هذه الوسيلة تكتسب الكلمات نفسها نوعاً من المرونة والطواعية " فيظل قابلة للإستعمالات الجديدة^{٥٥}.

على أن الأستاذ الدكتور احمد مختار لم يرتض رأي الأستاذ الدكتور أنيس، ووجه اليه رداً يضاف الى ردنا السابق . فماذا قال الدكتور مختار ؟

قال : واذا كان لنا من تعليق علي رأي الدكتور أنيس فانه يتلخص فيما يأتي :

- أنه رغم تضييقه الشديد لمفهوم المشترك اللفظي في كتابه : ((دلالة الألفاظ)) وقصره المشترك الحقيقي على الكلمات لا تتجاوز أصابع اليد ... نجد في كتابه " في اللهجات العربية " يصرّح بأن المعاجم العربية قد امتلأت به.

^{٥٣} معترك القرآن : ١ / ٥١٥ ، ٥١٤

^{٥٤} معترك الأقران : ١ / ٥١٥ ، ٥١٤

^{٥٥} انظر : "دور الكلمة في اللغة ترجمة الدكتور كمال بشر : ١١٥ في المشترك اللفظي في الحقل

القرآني، د عبد العالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ص ١٨

- أنه لم يستقر على وضع واحد بالنسبة لكلمات المشترك التي نشأت عن تطور صوتي، فمرة اعتبرها من المشترك، ومرة عدّ من الإسراف والمغالة مجازة المعاجم العربية في اعتبارها من المشترك، وذكر أن الأقرب الى الصواب أنها من قبيل التطور الصوتي .
- أنه مزج بين المنهجين الوصفي والتاريخي في علاج هذه الظاهرة وكان الأولى أن يقتصر على أحدهما^{٥٦}.

٣) رأي المجوزين لواقع المشترك اللفظي

أدلة هؤلاء تنحصر فيما يلي :

- الوضع اللغوي. وذلك لجواز أن يقع إما من واضعين وبأن يضع أحدهما لفظا لمعنى ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، واشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين، وهذا بناء على أن اللغات غير توقيفية^{٥٧}.
- نقل أهل اللغة كثيرا من الألفاظ المشتركة قال السيوطي : والأكثر أن على أنه واقع لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ^{٥٨}.
- الإشتراك من الناحية العقلية واجب الوقوع، لأن الألفاظ محدودة، ولها نهاية تقف عندها، أما المعاني فتتوالد وتتكاثر وتنتقل من حالة الى حالة، كفروع الشجرة تنمو وتزدهر وتتشابه كلما دبت فيها الحياة، وسرى عروقها الماء . ويقول السيوطي : " ومن الناس من أوجب وقوعه - قال لأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية - وإذا وزّع لزوم الاشتراك"^{٥٩}. ومعنى العبارة الأخيرة: أن المعاني اذا قسمت على الألفاظ استوعبتها وبقي من المعاني الكثير الذي لم تستوعبه الألفاظ فتتقسم هذه المعاني على الألفاظ المحدودة، فربما يكون لكل لفظ معنيان أو أكثر تبعاً للظروف والأحوال، والمتغيرات التي تمّ فيها التقسيم .

^{٥٦} علم الدلالة: ١٧٩

^{٥٧} المزهري: ١/ ٣٢٩

^{٥٨} السابق.

^{٥٩} المزهري: ٣٢٩

وضع كل من ابن درستويه والفارس يده على أسباب جوهرية في حدوث المشترك اللفظي، كان منها تداخل اللهجات، والاستعارة، والحذف، والتطور الدلالي الذي يلحق المعنى العام للفظ، فيصرفها إلى معان أخرى تنطوي على شيء من ذلك المعنى العام الذي ينتظم في تلك المعاني، وتختلف بعد ذلك في دلالتها الخاصة بما لا يخرج عن ذلك المعنى الشامل، وقد لمسنا ذلك في مناقشتها لفظ (وجد)^{٦٣}.

ويضيف ابن فارس إلى هذه الأسباب سببا آخر يعدّ من قبيل العلاقات المجازية، ألا وهو المجاورة والسببية، ويستشهد على ذلك بأمثلة من الشعر، وآيات من القرآن الكريم، فيقول: " قال علماؤنا : العرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاورا له أو كان منه بسبب، ومن ذلك تسميتهم السحاب سماء، والمطر سماء، وتجاوزوا ذلك إلى ان سموا النبات سماء، قال شاعرهم:

إذا نزل السماء بارض قوم

وذكر ناس أن من هذا الباب قوله جلّ ثناؤه : (وانزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج) - الزمر ٦/٣٩، يعني كخلق، وإنما جاز أن يقول : أنزل، لأن الأنعام لا تقوم إلا بالنبات، والنبات لا يقوم إلا بالماء، والله جلّ ثناؤه ينزل الماء من السماء قال ومثله : (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءةكم وريشا) - الأعراف ٢٦/٧ - وهو جلّ ثناؤه إنما أنزل الماء ولكن اللباس من القطن، والقطن لا يكون إلا بالماء. قال : ومنه قوله جلّ ثناؤه : (واليستعفف الذين لا يجدون نكاحا) - النور ٢٤ / ٣٣ - إنما أراد - والله أعلم- الشيء ينكح به من مهر ونفقة، وما لا بدّ للمتزوج به منه"^{٦٤}.

ويرى د. احمد مختار عمر أسبابا أخرى لحدوث الإشتراك عند القدماء من خلال تحليله لكتاب(المنجد في اللغة) لكرام، من هذه الأسباب القلب المكاني، مثل : دام، ودمى، والإبدال، مثل : حنك وحنك، ونقل الكلمة إلى المصطلح العلمي، مثل كالتوجيه لغة، والتوجيه اصطلاحا

^{٦٣} انظر المزهر ك ٣٨٤/١، والصاحبي : ٣١٠

^{٦٤} الصاحبي : ١١٠ - ١١١

وضع كل من ابن درستويه والفارس يده على أسباب جوهرية في حدوث المشترك اللفظي، كان منها تداخل اللهجات، والاستعارة، والحذف، والتطور الدلالي الذي يلحق المعنى العام للفظ، فيصرفها الى معان أخرى تنطوي على شيء من ذلك المعنى العام الذي ينتظم في تلك المعاني، وتختلف بعد ذلك في دلالتها الخاصة بما لا يخرج عن ذلك المعنى الشامل، وقد لمسنا ذلك في مناقشتها لفظ (وجد)^{٦٣}.

ويضيف ابن فارس الى هذه الأسباب سببا آخر يعدّ من قبيل العلاقات المجازية، الا وهو المجاورة والسببية، ويستشهد على ذلك بأمثلة من الشعر، وآيات من القرآن الكريم، فيقول: " قال علماؤنا : العرب تسمي الشيء باسم الشيء اذا كان مجاورا له أو كان منه بسبب، ومن ذلك تسميتهم السحاب سماء، والمطر سماء، وتجاوزوا ذلك الى ان سموا النبات سماء، قال شاعر هم:

اذا نزل السماء بارض قوم

وذكر ناس أن من هذا الباب قوله جلّ ثناؤه : (وانزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج) - الزمر ٣٩ / ٦-، يعنى كخلق، وانما جاز أن يقول : أنزل، لأن الأنعام لاتقوم الا بالنبات، والنبات لا يقوم الا بالماء، والله جلّ ثناؤه ينزل الماء من السماء قال ومثله : (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوء تكم وريشا) - الأعراف ٢٦/٧- وهو جلّ ثناؤه انما أنزل الماء وولكن اللباس من القطن، والقطن لا يكون الا بالماء. قال : ومنه قوله جلّ ثناؤه : (واليستعفف الذين لا يجدون نكاحا) - النور ٢٤ / ٣٣- انما أراد - والله أعلم- الشيء ينكح به من مهر ونفقة، وما لا يبدّ للمتزوج به منه"^{٦٤}.

ويرى د. احمد مختار عمر أسبابا أخرى لحدوث الإشتراك عند القدماء من خلال تحليله لكتاب(المنجد في اللغة)لكراع، من هذه الأسباب القلب المكاني، مثل :دام، ودمى، والإبدال، مثل :حنك وحلك، ونقل الكلمة الى المصطلح العلمي، مثل كالتوجيه لغة، والتوجيه اصطلاحا

^{٦٣} انظر المزهر ك ٣٨٤/١، والصاحبي : ٣١٠

^{٦٤} الصاحبي : ١١٠- ١١١

في علم العرض. ويذكر كذلك من أنواع المجاز، توسيع المعنى وتضييفه، والسببية، واصطلاح اسم الجزء على الكل، واعطاء الشيء اسم مكانه^{٦٥}.

أثر السياق في تحديد الدلالة عند القدماء

تحدث القدماء عن مسألة السياق وأثره في تحديد دلالة المشترك تحديدا يكشفاللس، ويمنع العموض، فالمبرد(ت ٢٨٦ هـ) مثلا أشار في مقدمة كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) الى أهمية السياق، والى ضرورة أن يذكر مستخدم المشترك اللفظي من الدلائل ما يحدد المعنى الذي يريده^{٦٦}.

وكذلك فعل ابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) في مقدمة كتابه (الأضداد) ، اذا يقول مبييا أثر السياق في تحديد الدلالة: " ان كلام العرب يصحح بعضه بعضا، ويرتبط أوله بأخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه الا باستيفائه، واستكمال جمع حروفه"^{٦٧}، ويؤكّد هذا مرة ثانية بقوله: "ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة، وان لم تكن متضادة، فلا يعرف المعنى المقضود منها الا بما يتقدم الحرف، ويتأخر بعده، مما يوضح تأويله، كقولك: حمل الولد الضأن من الشاء، وحمل اسم رجل، لا يعرف أحد المعنيين الا بما وصفنا"^{٦٨}، ويرى أن لهذا أمثلة كثيرة يطول إحصاؤها وتعيدها، تصحبها العرب من الكلام ما يدلّ على المعنى المخصوص^{٦٩}.

وتنبه القدماء على أهمية السياق في تحديد معنى الكلمة يدلّ على فهم عميق، وبعد نظر في التحليل اللغوي، خصوصا اذا عرفنا أن السياق وأثره في دلالة الألفاظ أصبح أمرا ذا شأن

^{٦٥} انظر علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر : ١٦٠-١٦٢

^{٦٦} انظر السابق نفسه: ١٥٠

^{٦٧} الضداد: ٢.

^{٦٨} السابق نفسه: ٤

^{٦٩} انظر السابق نفسه: ٦

عظيم في الدراسات اللغوية الحديثة، حتى اتخذ طابع النظريات اللغوية، تولف فيه المصنفات، أو تحصص لها أبواب من كتب^{٧٠}.

وبهذا نخلص الى أن اللغويين القدامى جعلوا الاشتراك اللفظي من أساسيات تقسيم الكلام ونسبة الألفاظ الى المعنى، فعرفوه، ولكن تعريفهم كان عامًا سهل المنال، ولم يكن جامعًا مانعًا، تميز فيه معالم المشترك ومفرداته، مما أوقعهم في خلاف حول كثرته وقلته، والأسباب التي تدعو الى القول به، أو إنكاره. بيد أنهم سبقوا عصرهم في الحديث عن أثر السياق في تحديد دلالة اللفظ المشترك، وتخصيصه بأحد معانيه.

٢) عند المحدثين

التمس المحدثون أسبابا كثيرة تؤدي الى حصول الاشتراك اللفظي، مما يلد عموما على اعترافها الضمني بكثرة المشترك في اللغة، وأنه على خلاف ما قرأه بعض الباحثين من تضيق المشترك حتى لا يكاد يجاوز أصبع اليد عدا^{٧١}، وهذه الأسباب هي:

أ. الوضع اللغوي الأول

ذهب قلة من الباحثين الى ان المشترك قد يكون من واضع واحد بغرض الإبهام خشية المفسدة^{٧٢}، وقد سبق المحدثين الى هذا السبب كثير من أهل الأصول، يقول الإمام الرازي مثلا: " ان الموضعة تابعة لأغراض المتكلم، وقد يكون غرضه تعريف ذلك الشيء على الإجمال، بحيث يكون ذكر التفصيل سببا للمفسدة، كما روي عن أبي بكر رضي الله عنه، أنه قال للكافر الذي سأله عن رسول الله صلّم وقت ذها بهما الى الغار من هو؟ فقال: رجل يهديني السبيل. ولأنه ربما لا يكون واثقا بصحة الشيء على التعيين، إلا أنه بصحة وجود أحد هما لا محالة، فحينئذ يطلق اللفظ المشترك لنلا يكذب ولا يكذب، ولا يظهر جهله بذلك، فان اي معنى

^{٧٠} انظر مثلا كتاب ك اللغة والمعنى والسابق، جون لاينز، ترجمة كد. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧ م. ونظرية السياق في كتاب علم الدلالة، د. مختار: ٦٨-٧٨

^{٧١} انظر دلالة الألفاظ: ٢١٤

^{٧٢} انظر علم الفصاحة العربية: ٣٧٧، والمشارك اللغوي، د. شاهين ك: ٣٣.

يصح فله أن يقول : انه كان مرادي^{٧٣}، بيد أن في المثال الذي ذكره الرازي نظر، فقول أبي بكر لانظنه يحمل على الإشتراك، وانما هوتورية والتورية من البلاغة، والإشتراك شيء والعوامل البلاغية شيء آخر، كما قررنا من قبل ثم ان هذه التورية تتضمن المجاز في دلالة السبيل على الدين أو الاسلام أو طريق الجنة أو ما شابهه، ولا ننسى بعد هذا أن غرض الإبهام على السامع خشية المفسدة كان غرضا لابن دريد في تأليف كتاب (الملاحن) إذ جمع فيه قريبا من أربع مئة كلمة من كلمات الحيل في القسم من المشترك.

(ب) *تداخل اللهجات*

وقد أشار الى هذا السبب أيضا كثير من القدماء مثل : ابن درستويه^{٧٤}، وابي علي الفارسي^{٧٥}، وابن السراج^{٧٦}، ويكون ذلك بأن تضع قبيلة لفظا لمعنى، وتضع قبيلة أخرى اللفظ نفسه لمعنى آخر، ثم يشيع استخدام اللفظ في المعنيين بمرور الوقت، وقد يتغير معنى الكلمة في لهجة من اللهجات، ثم ينسى المعنى الأصلي ويستعمل في بقية اللهجات، فيحصل الإشتراك.

ونرى ما يراه بعض المحدثين من أن المعاني المجازية التي رويت لنا في بعض الكلمات نشأت بالتاكيد في بيئات لغوية مختلفة، غير ان اللغويين الرواة يوضحون لنا، الا في النادر وبيئة هذا المعنى أو ذلك، ومن البعيد ان يظن المرء أن معاني كلمة (العجوز) التي تربو على السبعين كانت تستخدم في بيئة لغوية واحدة^{٧٧}.

وقد جعل كثير من المحدثين اختلاف اللهجات سببا عريضا من أسباب نشوء المشترك^{٧٨}، والذي نذهب اليه في هذا الشأن هو إخراج هذا السبب والدلالات الناشئة عنه من

^{٧٣} المحصول: ق/١ ج ١ ص ٣٦٤، وانظر الاحكام وللأمدي: ٢٤، ومنتهى الوصو لابن

الحاجب: ١٨.

^{٧٤} انظر المزهر ك/١/٣٨٥.

^{٧٥} انظر الخصص ك/١٣/٢٥٩.

^{٧٦} انظر الاشتقاق لابن السراج: ٣٣ نقلا عن فصول في فقه العربية: ٣٣٠.

^{٧٧} انظر فصول في فقه العربية: ٣٢٩.

^{٧٨} انظر فقه اللغة، دوافي: ١٨٦، والدرسات اللغوية، د. آل ياسين: ٤١٦، وعلم الفصاحة العربية

ك/٣٧٦، والدلالة اللغوية عند العرب: ١١٨، وعلم الدلالة العربية، د. الداية: ٧٩.

دائرة الاشتراك اللفظي، لأن اختلاف الوضع عندنا لا يعد من عوامل الإشتراك، وقائل الكلمة بهذا المعنى غير قائلها بذلك، وربما لا يجتمعان الا على السنة الرواة واللغويين.

ج) الاقتراض من اللغات الخرى

وذلك بان يدخل في اللغة لفظ أجنبي، فيصادف له نظرا في صورته، ويختلف في معناه " وهنا نرى كلمتين متحدتين في الصورة مختلفتين في المعنى ولكن كلا منهما ينتمى في الأصل الى لغة مستقلة، ومثل هذا النوع من الكلمات وليد المصادف"^{٧٩}. كالبرج من اليونانية لتدلّ على الحصن، وهي في العربية تدلّ على الجميل الحسن الوجه، وكذلك كلمة (Race) في الإنجليزية من أصل جرمانى بمعنى سباق، وبمعنى جنس في اللاتينية.

وقد حدث مثل هذا في العربية القديمة ففيها أن " السكر: نقيض الصحو، وفيها أيضا أن كلّ شق صدّ فقد سكر والسكر سدّ الشق. والمعنى الأول عربي، اما الثاني فهو معرّب من الارامية، وفي العربية الفصحى كذلك: الحب بمعنى الوداد، هو حبّ الشيء، وفيها كذلك الحب: الحرّة التي يجعل فيها الماء، والمعنى الأول عربي أصيل، أما الثاني، فهو مستعار من الفارسية لكلمة مماثلة تماما للفظ العربي"^{٨٠}.

وقد ذهب بعض المحدثين الى ذكر هذا الاقتراض، وجعله من عوامل نشوء المشترك اللفظي^{٨١}، ونحن ان كنا ذهبنا الى إنكار الإشتراك في لهجتين من لهجات العرب، فمن باب أولى أن ننكر الإشتراك بين العربية وغيرها من اللغات، ذلك أن متحدث هذه اللغة غير متحدث تلك، فأنى لهما ان يتفقا الا مصادفة عندنا لا يجوز أن تتخذ طابع القانون اللغوي وان اتسعت، ويبقى اختلاف الواضع قائما.

د) التطور اللغوي

(١) التطور الصوتي. وذلك بأن يكون هناك كلمتان مختلفتان في الصورة والمعنى ثم يحدث تطور في بعض أصوات احدهما وفقا لقوانين التطور الصوتي، فتتفق مع الثانية في أصواتها وتبقى مختلفة المعنى، فيحدث بهذا ما يوهم الإشتراك بين معنيين أو أكثر والعقل ينسى

^{٧٩} في اللهجات العربية: ١٩٦. وانظر المثلة في الحاشية (١) و(٢) الصفحة نفسها.

^{٨٠} فصول في فقه العربية: ٣٣١.

^{٨١} انظر في اللهجات العربية: ١٩٦، وفصول في فقه العربية ك٣٣١، وعلم الدلالة تود. مختار: ١٩٠،

والدلالة اللغوية: ٢٠٠ از

خطوات التطور التي مرت بها الكلمات، ومثال ذلك كلمة الفروة تعني جلدة الراس والغني وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو الثروة أبدلت الثاء فاء، على طريق العربية في مثل: جدت وجدف، وحثالة وحقالة، وثوم وفوم وما شابه ذلك.

وقد ذكر هذا السبب في عوامل نشوء الاشتراك اللفظي طائفة من المحدثين^{٨٢}، والذي نذهب إليه في مثل هذه الألفاظ هو اسقاطها من عداد المشترك بناء على ما أصلناه في تعريفنا للاشتراك اللفظي، حين اشترطنا فيه اتحاد الزمان في معاني المشترك، ولا يخفى ان التطور لا ينفك عن تقلب الأيام والسنين.

(٢) التطور الدلالي: يرى بعض الباحثين^{٨٣} أن المشترك قد ينتج عن تطور الدلالة بتطور المدلول، فان كلمة ريشة مثلا تطلق على ريشة الطائر وريشة الكتابة، وظلت كلمة ريشة تطلق على أداة الكتابة حتى بعد أن استعويض عن ريشة الطائر بأداة معدنية، وهذا ما يؤكد (أولمان) بقوله: " ان هناك كلمات أخرى تنشأ عن تطور مدلولات الكلمة الواحدة حين تمتد في خطوط متباعدة الى أن تنعدم العلاقة بينهما"^{٨٤}.

وقد يكون معنى إحدى الكلمات مستهجنا، أو يحمل فكرة سيئة أو مرتبطا بمعنى غير مقبول، ففي أمريكا مثلا طغت كلمة (*Donkey*) على كلمة (*Ass*)، وحلت محلها بسبب التشابه بين هذه الكلمة وكلمة يتحاشى الناس استعمالها هناك، أي ان كلمة (*Donkey*) أصبحت مشتركا لفظيا يطلق على الذكر والأنثى أي على الحمار واثانه^{٨٥}، ولعلنا نمثل لهذا الظاهرة في لغتنا بكلمة (الحمّام) التي أصبحت تطلق على الحمّام والمرحاض، وذلك تحاشيا لنطق الثانية، ولا سيما بعد أن صار كثير من الناس يجعل المرحاض في الحمّام على الطريقة الإفريقية.

ويلحق بالتطور الدلالي تخصيص العام، يرى مثلا الأستاذ محمد المبارك أن: " أكثر الأصول التي تشتق منها الألفاظ للدلالة على معان جديدة ذات معان عامة لذلك فقد تستعمل

^{٨٢} انظر مثلا ك اللهجات العربية ك١٩٧، وفقه اللغة، د. وافي ك١٨٦، وفصول في فقه العربية ك٣٣٢، ومحمد الطاهر بن عاشور (اللفظ المشترك في العربية ٩ مجلة الهدية الاسلامياتو القاهرة ومج ٦، ع ٤ (١٣٥٢هـ)، ص ٣٠٨.

^{٨٣} انظر الدلالة اللغوية عند العرب: ١١٧.

^{٨٤} دور الكلمة في اللغة: ١٢٥.

^{٨٥} انظر المرجع السابق: ١٣٠.

للدلالة على مسميات مختلفة تشترك في تلك الصفة أو ذلك المعنى العام^{٨٦}، وأشار أيضا الى هذا المعنى العام د. آل ياسين في حديثه عن معاني (وجد) ومناقشة ابن درستويه لها ويرى ان هناك تطورا دلاليا لحق المعنى الأول العام فصرفه الى معان أخرى تشترك في احتوائها على شيء من ذلك المعنى الشامل وتختلف فيما بينها في معنى خاص^{٨٧}.

ونقول في التطور الدلالي عموما ما قلنا أنفا في التطور الصوتي، ونحن بهذا لاننكر القول بالتطور الصوتي او الدلالي في واقع اللغة، ولا يستطيعه أحد، ولكنه منهج الدراسة الذي التزمنا به في هذا البحث، فالأخذ بمبدأ التطور يعتمد المنهج الوصفي، وهذا يتنافى مع ما اسنناه من اعتماد المنهج التاريخي في تعريف المشترك، اذ اشترطنا اتحاد الزمان والمكان في أصل الوضع، ولذلك فإن دلالة اللفظ على معان عدة باختلاف الزمان، لا يعدّ عندنا من قبيل المشترك اللفظي.

هـ) الاستعمال المجازي

سبق أن ذكرنا اختلاف المحدثين في المجاز، وإنكار بعضهم ان يكون من المشترك أو أسبابه، وراينا أن د. ابراهيم أنيس بالرغم من إنكاره السابق للمجاز يجعل الانتقال من الحقيقة الى المجاز من أهم العوامل في تغيير المعنى واليه يعزى معظم الإشتراك، ويعلل ذلك باننا في فهمنا لمعاني الأشياء لا نتطلب الدقائق والتفاصيل بل نكتفي بفكرة سريعة ذات ارتباط بتجارينا السالفة^{٨٨}، ونرى أن قبول المجاز عموما في عداد المشترك لهذه العلة قلب للأمر، اذ يجعل من افهام العامة منطلقا للأصول اللغوية، وهو ما لا يصحح في نظرنا. والثابت بعد ذلك أن كثيرا من المحدثين أقرّوا أن يكون المجاز سببا رئيسيا من أسباب حدوث المشترك^{٨٩}، ونظن أن في انكارنا له انكارا لشرط كبير من ألفاظ هذه الظاهرة، وتقليصا لحجمها الذي تكاد تضيق به المعاجم، ونرى في ذلك خطوة ضرورية نحو المنطق العقلي واللغوي الذي ينبغي أن نحتكه اليه في الظواهر اللغوية عموما.

^{٨٦} فقه اللغة، محمد المبارك: ١٧١.

^{٨٧} الدراسات اللغوية عند العرب ك٤١٨.

^{٨٨} انظر في اللهجات العربية: ١٩٣.

^{٨٩} انظر علم الفصاحة العربية ك٣٧٧، وعلم الدلالة، دمختار: ١٨٨، وفصول في فقه العربية

ك٣٢٦، واللغة، فندريس: ٢٠٦، ومحمد الطاهر بن عاشور ٠ مقال سابق: ٣٠٦.

و) القواعد الصرفية

قد يحدث الإشتراك عن طريق القواعد التصريفية، وهو ما يسميه د. ظاظا بالاشتراك الكاذب^{٩٠}، كأن تشبه كلمة في صيغة الجمع كلمة أخرى في صيغة الصدر، مثل: النوى جمع نواة، تشترك مع النوى بمعنى البعد، كذلك قد يشترك اسم وفعل في النطق، مثل: هوى، أي سقط، وهوى بمعنى ميل النفس والحب. ولا نرى مسوغاً لتسمية هذا النوع بالإشتراك الكاذب ما دامت تنطبق عليه شروط تعريفنا، وإن كان اللفظ ينتمي في معانيه إلى أقسام متباينة من الكلام، وقد سبق أن (كراع النمل) ذكر أمثلة لهذا النوع من المشترك منها كلمة (أجم)^{٩١}، نقول رأيت كبشا أجم، تحتمل أن يكون كبشا دنا، وإن يكون كبشا لاقرن له.

ومن أسباب الاشتراك عند د. أنيس سوء فهم المعنى، وخاصة عند الأبطال^{٩٢}، وقد ألمح ابن درستويه قديماً إلى سوء الفهم في اشتباه لفظين لحذف أو اختصار يخفى على السامع، فيتأول فيه الخطأ، ويظن فيهما الاشتراك^{٩٣}. ونرى أن جعل سوء الفهم عند الكبار والصغار من أسباب الاشتراك قلباً للحقائق، فمتى كان الجاهل يسئ بسوء فهمه قوانين اللغة؟ وكيف يصير الأطفال بقولهم الصغيرة أساتذة يلقنون اللغة للكبار؟ نعم لاننكر أن يكون سوء فهمهم سبباً في إطلاقهم ألفاظاً على غير معانيها، ولكن ذلك لا يجوز في نظرنا أن يرقى لمرتبة القانون الذي يوقف عنده، ويؤخذ به في الأحكام اللغوية، فالخطأ يبقى خطأ، ولا يصح أن يعزّز حتى يعدل الصواب.

(ز) ويرى الشيخ محمد الطاهر بن عاشور أن من أسباب الاشتراك ما طرأ على اللغة من المصطلحات الشرعية كالإيمان والإسلام والصلاة والتميم^{٩٤}، ونقول إن الأسماء الاصطلاحية شيء والمشارك شيء آخر.

^{٩٠} انظر الدلالة اللغوية عند العرب: ١٢١.

^{٩١} انظر المنجد في اللغة: ١١٦.

^{٩٢} انظر في اللهجات العربية: ١٩٦.

^{٩٣} انظر المزهر: ٣٨٥/١.

^{٩٤} انظر محمد الطاهر بن عاشور (مقال سابق): ٣٠٨.

د. آثار الاشتراك اللفظي في اللغة

بحث اللغويون القدامى والمحدثون في آثار الاشتراك اللفظي في اللغة، وخلصوا الى نتائج ايجابية وأخرى سلبية، ثم اقترحوا بعض الطرق للتخلص من ذلك الآثار السلبية. أولاً - الآثار الإيجابية :

(١) ان وجود كلمة مستقلة لكل شيء من الأشياء من شأنه ان يفرض حملاً ثقيلًا على الذاكرة الإنسانية، الاشتراك تكتسب الكلمة نوعاً من المرونة والطواعية، فتظل قابلة للاستعمالات الجديدة من غير أن تفقد معانيها القديمة^{٩٥}. ونحسب أن في مثل هذا القول اجحافاً بحق الذاكرة الإنسانية وقدرتها على الحفظ والإستيعاب، خصوصاً اذا كان المخفوظ من الأشياء التي يتداولها المرء في حياته اليومية، فأئى له أن ينسى اسماءها، ولذا نقول ان افتراض مثل هذا الأثر الإيجابي للمشارك اللفظي، انما هو ضرب من التنظير البعيد عن واقع اللغة والذاكرة الإنسانية.

(٢) ان استغلال الغموض كخاصة من خواص الأسلوب يدخل في استخدام صور من النفوس الأدبية والبلاغية، مثل التلاعب بالألفاظ، والجناس، والتورية، والإستخدام، وأسلوب الحكيم^{٩٦}.

(٣) استخدام اللفظ في معنى مجازي يجعله أكثر أدبية، اذ يصبح مليناً بالحيوية والاشراق، قادراً على التأثير في النفس، فضلاً عما يثيره من دهشة واهتمام، خاصة اذا كان مجازاً جديداً^{٩٧}. وسبق أن بيننا أن المشترك غير المجاز.

(٤) كثيراً ما يأتي تعدد المعنى أو نقله لسد فجوة معجمية، وكثيراً ما يرد هذا النوع في حياتنا اليومية، وفي لغتنا العادية، مثل: أنف الجبل، عنق الزجاجة، رجل الكرسي^{٩٨}. ونرى أن هذه الأمثلة لا تخرج عن الفنون البلاغية وان كان عامة الناس يتحدثون بها في حياتهم اليومية، والفنون البلاغية شيء والمشارك شيء آخر.

^{٩٥} انظر دور الكلمة في اللغة ك١١٤.

^{٩٦} انظر دراسات فب فقه اللغة، د. الصالح ك٣٥٢، وعلم الدلالة، دزمختار ك١٨٠، فقه اللغة العربية وخصائصها، د. اميل يعقوب : ١٧٩، والمشارك اللغوي، د. شاهين : ٣٢.

^{٩٧} انظر علم الدلالة، د.مختار : ١٨٣.

^{٩٨} انظر الموضوع السابق.

ثانيا- الأثر السلبية :

(١) يعوّق الاشتراك اللفظي الفصاحة العربية في أداء المعنى الدقيق، يقول في هذا د. الخفاجي: "لايختلف المشترك عن الترادف في الأثر الذي يتركه في اللغة عامة والفصاحة خاصة، لأن وجودهما يفقد كثيرا من الألفاظ دقتها في أداء المعنى المراد، وعدم الوضوح لدى القارئ أو السامعين، والدقة والوضوح مطلبان ضروريان لظهور الفصاحة ونمائها"^{٩٩}، ويرى كذلك أن الإشتراك من العوامل التي تؤدي الى صعوبة نقل المعنى من لغة الى أخرى عن طريق الترجمة، أو التلخيص، أو غير ذلك^{١٠٠}. ولنا أن نؤيد د. الخفاجي فيما ذهب اليه ونقول بمثل قوله.

(٢) يرى د.مختار^{١٠١} أن أخطر الآثار السلبية لظاهرة الإشتراك ما تحدثه من تشويش يعوّق التفاهم، أو يلقي ظللا من الغموض على المعنى، وترتب على ذلك صراع بين المعنيين أو المعاني، يحمل نتائج لغوية هامة، قد تتصل بوجود الكلمة. تواجه اللغة هذه المشكلة الخطيرة أو الحالة الوبائية- كما سماها أولمان- بجملة من الإجراءات السريعة، تضع حدًا لهذا الصراع، وتفصل بين الكلمتين، ومن هذه الإجراءات: أولاً هجر أحد المعنيين، وتركه بالكلية لتصادمه مع المعنى الاخر، وكثيرا ما هجر المعنى الأول، ويبقى الثاني، اذا ما حدث الاحتكاك. وعادة يحدث الاحتكاك اذا تحققت الشروط الآتية:

- ١- أن تكون الكلمتان مستعملتين في مجال لغوي واحد، وطبقة اجتماعية واحدة.
- ٢- أن تقضي كلمتا المشترك الى النوع نفسه من الكلام، وأن يرادا في التراكيب النحوية نفسها.
- ٣- أن تستعمل الكلمتان في مدّة زمنية واحدة.
- ٤- أن تتحد كتابة الكلمتين.

ثالثا- تغيير صيغة احدى الكلمتين حتى تأخذ شكلا خاصا بها، يميزها من الكلمة الأخرى.

^{٩٩} علم الفصاحة العربية: ٣٧٦

^{١٠٠} انظر السابق نفسه: ٣٣٦.

^{١٠١} انظر علم الدلالة ك١٨٣-١٨٨

رابعاً- عدم استخدام بعض الكلمتين التي سينبغي أن تنطبق بابدال صوتي معين (طبقاً لنظام اللهجة الصوتي) ، وذلك لأنهم لو استخدمت بعد إبدالها الصوتي لطابقت كلمة أخرى موجودة بالفعل في اللغة، مما يؤدي الى نشوء الإشتراك.

خامساً- قد ينتج عن صراع المعاني بين الكلمات المشتركة تحديد استعمالات الكلمات، فتخصص كلمة بجموعة أو مهنته أو دائرة معينة، فكلمة (جذر) مثلا لها معنى واحد عند الفلاح، وعالم النبات، ولها معنى ثان عند اللغوي، وثالث عند عالم الرياضيات، ولا تتصارع هذه الكلمات لتخصيص كل منها بمهنة معينة.

و للشيخ محمد الطاهر بن عاشور^{١٠٢} اقتراح في علاج الأثر السيء للمشارك يقوم على خمس نقاط، نجلها فيما يلي:

١- يجب أن نسعى الى تأليف قاموس تحقق فيه معاني الألفاظ التي يترأى لنا انها مشتركة، فنبين عروض الاشتراك لها من الاستعمال لا من الوضع، لنرفع بذلك الملام عن واضعي اللغة.

٢- يجب أن إبطال اشتراك الضدية في استعمال المتكلمين بالعربية في المستقبل.

٣- ان نعتمد على لغة قريش فنجعلها حكما في كل لفظا مشترك نشأ اشتراكه من لغتين.

هـ. المشترك اللفظي في الحقل القرآني

هناك عدة امثلة لهذا المشترك اللفظي الذي ورد في القرآن الكريم، وهي امثلة لا نستطيع ان نستوعبها في هذا البحث ولنقتصر فقط في هذا الموضوع على ذكر ثلاثة نماذج من كتاب التصريف حول ثلاث كلمات، وهي: الهدى، والكفر وسواء.

لكلمة (هدى) سبعة عشر وجها: الوجه الأول: وذلك قوله في البقرة (اولئك عل هدى من ربهم)^{١٠٣}. والوجه الثاني: دين الاسلام، وذلك قوله في الحج (انك لعلى هدى مستقيم)^{١٠٤}. يعنى على دين مستقيم حق وهو الاسلام. الوجه الثالث: الايمان: وذلك قوله في سورة مريم

^{١٠٢} محمد الطاهر بن عاشور (مقال سابق): ٣٥٧- ٣٥٨

^{١٠٣} البقرة/٥

^{١٠٤} الحج/٦٧

(ويزيد الله الذين اهتدوا هدى) ^{١٠٥} يعنى يزيدهم ايماناً. الوجه الرابع: هدى يعنى دعاء، وذلك في الرعد (ولكل قوم هاد) ^{١٠٦}. يعنى داعياً، يعنى نبياً. وفي الأنبياء: (علنا هم أئمة يهدون بأمرنا). ^{١٠٧} الوجه الخامس: هدى يعنى معرفة ذلك قوله فى النحل (وبالنجم هم يهتدون) ^{١٠٨}، يعنى يعرفون الطرق.

الوجه السادس كهدى يعنى أمراً، يعنى أمر النبي، وذلك قوله فى: (الذين كفروا). (من بعد ما تبين لهم الهدى) ^{١٠٩} يعنى أمر محمد انه رسول الله، وقامت عليهم الحجة بالنبيّ والقرآن. الوجه السابع: هدى يعنى رشدًا، وذلك قوله فى القصص (عسى ربي ان يهدى بى). ^{١١٠} الوجه الثامن: هدى يعنى رسلاً وكتباً وذلك قوله فى البقرة (فأما ياتينكم منى هدى) ^{١١١} يعنى رسلاً وكتباً. الوجه التاسع: هدى يعنى القرآن، وذلك قوله فى النجم: (ولقد جاء هم من ربهم الهدى) ^{١١٢} يعنى القرآن وفيه بيان كل شيء. الوجه العاشر: هدى يعنى التوراة، وذلك قوله فى حمّ (المؤمن) (ولقد آتينا موسى الهدى). ^{١١٣} الوجه الحادي عشر: هدى يعنى التوفيق، وذلك قوله فى البقرة: (وأولئك هم المهتدون). ^{١١٤}

الوجه الثاني عشر: هدى: لا يهدي: وذلك قوله فى البقرة: (والله لا يهدى القوم الظالمين) ^{١١٥}. المشركين لا يهديهم الى الحجة وولا يهديهم من الضلالة الى دينه. الوجه الثالث

^{١٠٥} مريم/ ٧٦

^{١٠٦} الرعد / ٧

^{١٠٧} الأنبياء / ٧٣

^{١٠٨} النحل / ١٦

^{١٠٩} محمد / ٢٥

^{١١٠} القصص / ٢٢

^{١١١} البقرة / ٣٨

^{١١٢} النجم / ٢٣

^{١١٣} المؤمن / ٥٣

^{١١٤} البقرة / ١٥٧

^{١١٥} البقرة / ٢٥٧

عشر: هدى يعنى التوحيد، وذلك قوله في القصص: (ان تتبع الهدي معك نتخطف من أرضنا)^{١١٦} يعنى التوحيد وهو الايمان. الوجه الرابع عشر: هدى يعنى سئة، وذلك قوله في الزخرف (وانا على آثارهم مهتدون)^{١١٧} يعنى مستنون سنتهم في الكفر. الوجه الخامس عشر: هدى يعنى التوبة: وذلك قوله في الأعراف: (انا هدنا اليك)^{١١٨} تفسير مجاهد وقتادة (انا تبنا اليك). الوجه السادس عشر ك يهدى ك يصلح، وذلك قوله في سورة يوسف (وان الله لا يهدى كيد الخائنين).^{١١٩} الوجه السابع عشر: هدى يعنى الاهام، وذلك قوله في طه (الذى أعطى كل شيء خلقه ثم هدى).^{١٢٠}

الكفر على أربعين وجوه: الوجه الأول: الكفر يعنى الكفر نفسه، يعنى الكفر بتوحيد الله ولانكاره، وذلك قوله في سورة البقرة: (ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم)^{١٢١} يقول: ان الذين كفروا بتوحيد الله الذين يلقون الله بكفرهم. الوجه الثانى: الكفر يعنى الجحود وذلك قوله في البقرة (فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به)^{١٢٢} يعنى جحدوا به، وهم يعرفونه. الوجه الثالث: الكفر يعنى كفر النعمة، وذلك قوله في البقرة (واشكروا لى ولا تكفرون)^{١٢٣} ولا تكفروا نعمتى. الوجه الرابع: الكفر يعنى البراءة: وذلك قوله في ((المتحنة)) (كفرنا بكم)^{١٢٤} يعنى تبرانا منكم، قال الحسن: كفرنا بولايتكم في الدين.

^{١١٦} القصص/ ٥٧

^{١١٧} الزخرف / ٢٢

^{١١٨} الأعراف / ١٥٦

^{١١٩} يوسف / ٥٢

^{١٢٠} طه / ٥٠

^{١٢١} البقرة / ٦

^{١٢٢} البقرة / ٨٩

^{١٢٣} الآية / ١٥٢

^{١٢٤} المتحنة / ٤

سواء على ستة وجوه: الوجه الأول : سواء يعنى عدلا، وذلك قوله في ((ال عمان)) (قال يا أهل الكتاب تعالوا الى سواء بيننا وبينكم)^{١٢٥} يعنى عدلا بيننا وبينكم. الوجه الثانى : سواء يعنى وسطا، وذلك قوله في الصافات (فَرَأَاهُ فِي سِوَاءِ الْجَحِيمِ).^{١٢٦} الوجه الثالث : سواء يعنى أما بيننا، وذلك قوله في سورة الأنفال:(فَا نَبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَى سِوَاءٍ)^{١٢٧} يعنى على أمر بيننا. الوجه الرابع سواء يعنى شرعا وذلك قوله في سورة الحج (سِوَاءِ الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ)^{١٢٨} يعنى اهل مكة والبادهم في بيوتها شرعا سواء. الوجه الخامس : سواء يعنى قصدا، وذلك قوله في القصص(عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سِوَاءَ السَّبِيلِ).^{١٢٩} الوجه السادس : سواء يعنى سواء في الاستواء وذلك قوله في البقرة : (سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْ لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)^{١٣٠} يعنى اناسا من كفار العرب لأنه طبع على قلوبهم، ان أنذرت الكفار أم لم تنذرهم فهو عليهم سواء.^{١٣١}

في ضوء هذه النماذج الثلاثة نستطيع القول بأن هذه الوجوه المتعددة لكل لفظة من هذه الألفاظ الثلاثة يحمل كل وجه منها معنى مستقلا، ولا نتكلف فنقول انها ترجع الى أصل واحد، فلا علاقة ((بين معاني أمة)) مثلا : التي تكررت معانيها حتى بلغت تسعة وجوه. فالأمة يعنى العصابة -والسنن -والقوم -ولامام -ولأمام الالوية، وأمة محمد خاصة، وأمة محمد الكفار منهم الخاصة، والأمة الخلق^{١٣٢}.

^{١٢٥} آل عمران / ٦٤

^{١٢٦} الصافات / ٥٥

^{١٢٧} الأنفال / ٥٨

^{١٢٨} الحج / ٢٥

^{١٢٩} القصص / ٢٢

^{١٣٠} البقرة / ٦

^{١٣١} انظر (التصريف من ص ٩٦ - ١١٢، وقد تركت كثيرا من الأمثلة القرآنية المؤكدة للمعنى، واكتفيت بمثل واحدة لكل معنى حرصا على الاعجاز.

^{١٣٢} انظر : تفسير : (أمة) على تسعة وجوه من كتاب (التصايف)

و. الخاتمة

إن ظاهرة الإشتراك اللفظي ظاهرة لغوية عامة شائعة يشترك فيها معظم اللغات وهي من خصوصية اللغة العربية لأنها حافلة بها أكثر من غيرها وذلك بالرغم من أن هناك من العلماء اللغويين من يري عدم وجود تلك الظاهرة. وثبت الترجيح في هذا البحث علي أن رأي اللذين يرون وجود المشترك اللفظي أقوى وأثبت دليلاً ممن يرون عدم وجود ذلك. إن ظاهرة المشترك اللفظي تعتبر من إحدي التطور اللغوي فاللغة إيا كانت اللغة كائن حي يتطور كما يتطور كائن حي آخر. فكما أن المشترك اللفظي ظاهرة شائعة في مجال اللغويات وخاصة في اللغة العربية فإن ظاهرة المشترك اللفظي تتميز بأنها تنتشر في نفوس المؤمنين من خلال القرآن بل نستطيع أن نقول من أن ظاهرة المشترك اللفظي جزء من إعجاز القرآن.

المصادر

- ابراهيم أنيس، *دلالة الألفاظ*، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٣، ١٩٧٢ م.
- ابراهيم أنيس، *في اللهجات العربية*، مكتبة الأنجلو المصرية.
- ابن جني، *الخصائص*، دار الكتب المصرية.
- ابن سيده، *المخصص*، بيروت: دار الأفاق الجديدة.
- ابن فارس، *الصاحبي*، تحقيق أحمد صقر، القاهرة: عيسى الباب الحلبي.
- أبو الحسن بن علي الحسن الهنائي، *المنجد في اللغة*، القاهرة: عالم الكتب.
- أحمد مختار عمر، *علم الدلالة*، الكويت: مكتبة دار العربية.
- إميل بديع يعقوب، *فقه اللغة العربية وخصائصها*، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢ م.
- توفيق شاهين، *المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا*، القاهرة: مطبعة الدعوة الإسلامية.
- جلال الدين السيوطي، *المزهر الحلبي*.
- جلال الدين السيوطي، *معترك القرآن في اعجاز القرآن*، دار الفكر الغربي.
- جون لاينز، *اللغة والمعنى والسابق*، ترجمة: عباس صادق الوهاب، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧ م.
- رمضان عبد التواب، *فصول في فقه العربية*، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧.
- ستيفن اولمين، *دور الكلمة في اللغة*، ترجمة: كمال بشر، مصر: مكتبة الشباب، ١٩٧٦ م.
- صبحي الصالح، *دراسات في فقه اللغة*، بيروت: منشورات المكتبة الأهلية، ١٩٦٢.
- عبد العالم سالم مكرم، *المشترك اللفظي في الحقل القرآني*، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- عبد الواحد حسن الشيخ، *البلاغة وقضايا المشترك اللفظي*، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
- الكتاب لسبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: عالم الكتب، ١٩٦٦ م.
- المثالثات*، ليبيا: دار العربية للكتاب.
- محمد الأنطاكي، *دراسات في فقه اللغة*، بيروت: دار الشرق العربي.
- محمد رزق الخفاجي، *علم الفصاحة العربية*، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.
- نور الدين الجزائري، *فروق اللغات*، تحقيق محمد رضوان الداية، دمشق: منشورات المستشارية الثقافية الإيرانية، ١٩٨٨ م.